

Distr.: General
16 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

تمكين المرأة الريفية: دور الحوكمة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

تقرير الأمين العام

موجز

يبحث هذا التقرير مساهمات الحوكمة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني في
تمكين المرأة الريفية. ويخلص التقرير إلى توصيات معروضة لتتخذها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2012/1



أولا - مقدمة

١ - ستنظر لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والخمسين في موضوع "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية ومواجهة التحديات الراهنة" باعتباره موضوعها ذا الأولوية. ويبحث هذا التقرير مدى استجابة الحوكمة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني لقدرات المرأة واحتياجاتها في المناطق الريفية ومدى تعزيزها لتمكين المرأة. ويتم تناول التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في تقرير منفصل للأمين العام بشأن ذلك الموضوع ذي الأولوية (E/CN.6/2012/3). ويُنتظر أن يكون كلا التقريرين بمثابة إسهامين في نظر اللجنة في الموضوع ذي الأولوية، وينبغي قراءتهما معا (انظر أيضا الوثيقة E/CN.6/2012/10).

٢ - ويتضمن هذا التقرير، الذي يستجيب لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦، تحليلاً لإسهامات الدول الأعضاء^(١) ويستند إلى المعلومات والبيانات الواردة من بيانات الأمم المتحدة^(٢) ومصادر أخرى، كما هو مبين. ويخلص التقرير إلى توصيات بشأن الإجراءات المقبلة لتنظر فيها اللجنة.

ثانيا - هياكل الحوكمة والهياكل المؤسسية

٣ - إن حياة النساء والرجال الريفيين والأدوار التي يؤديونها متعددة الأبعاد ودينامية، وتتأثر بالسياسات والمؤسسات والقواعد فضلاً عن العلاقات بين الجنسين المكرسة مؤسسياً في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. ومدى قدرة النساء والرجال على الاستفادة من المؤسسات ومدى خدمة هذه المؤسسات للسكان الريفيين يمكن أن يحدد ما إذا ما كانت سبل كسب الرزق بالنسبة للنساء مستدامة وتحسن رفاهيتهن. وتشمل المؤسسات الرسمية الوزارات والبرلمان والمجالس المحلية. ويتأثر تمكين المرأة الريفية بالسياسات المرسومة والخدمات التي يقدمها عدد من الوزارات المختصة، بما فيها وزارات التنمية الزراعية والريفية، والبنية التحتية، والمرافق العامة، والطاقة، والمالية، والتعليم، والصحة. وتقوم منظمات المزارعين والتعاونيات والمنظمات النسائية، فضلاً عن المؤسسات المجتمعية مثل

(١) وردت إسهامات من حكومات إستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وتيمور - ليشتي، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والداثرك، والسودان، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفنلندا، وفيجي، والكاميرون، وكولومبيا، وكينيا، وموريشيوس، ونيوزيلندا، واليابان.

(٢) قدمت بيانات الأمم المتحدة التالية مدخلات: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومكتب العمل الدولي؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

جماعات استخدام المياه وجماعات المساعدة الذاتية، بتلبية احتياجات المرأة الريفية. ومع ذلك، فإن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في كثير من هذه المنظمات كعضو وفي الأدوار الرئيسية لصنع القرار، وكثيراً ما تعالج أولوياتها واحتياجاتها على نحو غير كاف.

٤ - وهياكل الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني أساسية لضمان أن تكون حقوق المرأة الريفية ودورها الفاعل جزءاً محورياً في جميع مراحل عملية رسم السياسات، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم. وبالرغم من عدم وجود نهج "واحد يناسب الجميع"، شددت المبادرات الإنمائية في السنوات الأخيرة على أهمية تعزيز مساءلة وشفافية الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني.

٥ - ولأغراض هذا التقرير، تم تحديد ثلاث مجموعات من العناصر الفاعلة في سياق هياكل الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني^(٣): الحكومة، ومقدمو الخدمات، والمواطنون. ففي داخل الحكومة، يعد السياسيون وواضعو السياسة العامة العناصر الرئيسية التي تشارك في عملية رسم السياسات. ويشمل مقدمو الخدمات كلا من الإدارة داخل المؤسسات العامة المكلفة بتنفيذ السياسات والإشراف على تقديم الخدمات (كالوزارات) والموظفين المعنيين بتقديم الخدمات. ولئن كان القطاع العام لا يزال يقدم العديد من الخدمات، يضطلع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على نحو متزايد بدور مقدمي الخدمات في العقود الأخيرة. أما المواطنون فهم في نفس الوقت المستفيدون من الخدمات المقدمة والناخبون الذين يُخضعون واضعي السياسات والسياسيين للمساءلة.

٦ - وتبرز التفاعلات بين هذه الجهات الفاعلة عمليات الحوكمة الثلاث الرئيسية وهي: رسم السياسات والإدارة العامة وتقديم الخدمات. ويتم، أثناء عملية رسم السياسات، وضع الأطر القانونية والسياساتية، ويمارس المواطنون تأثيرهم، عادة من خلال منظمات المجتمع المدني. وتقوم بتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية الإدارة العامة ذات الصلة التي ينبغي أن تكون شاملة ومستجيبة لاحتياجات المواطنين. وأثناء عملية تقديم الخدمات، يقدم الخدمات الفعلية موظفو الخدمات الأساسيون من القطاع العام، أو مقدمو الخدمات من القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية. وأخيراً، وعلى أساس الخدمات المقدمة أو الاحتياجات المحددة نظراً لعدم تقديم الخدمات، يمكن للمواطنين والمجتمع المدني ممارسة حقوقهم في مساءلة الحكومة ومقدمي الخدمات^(٤).

(٣) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لسنة ٢٠٠٤. (World Bank, World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People (Washington, D.C., 2003).

(٤) Ibid., United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), Who Answers to Women? Gender and Accountability: Progress of the World's Women 2008/2009 (United Nations publication, Sales No. E.08.III.F.1)

٧ - ومن الواضح أن العلاقات القائمة بين الجهات الفاعلة ليست محايدة من الناحية الجنسانية. فالمرأة محرومة ومهمشة في كثير من الأحيان في مشاركتها ومساهمتها في هذه العمليات الثلاث بسبب القوالب النمطية الجنسانية السائدة^(٥). وتشمل نقاط الدخول الرئيسية لتعزيز الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني مشاركة المرأة في الحياة السياسية ورسم السياسات، بما في ذلك في تصميم الخدمات العامة وتقديمها، واضطلاع المرأة بدور قيادي في منظمات المجتمع المدني، وتصميم السياسات المراعية للمنظور الجنساني وتنفيذها، وتأثير المرأة على مقدمي الخدمات من خلال ممارسة سلطة الزبون واختياره^(٦).

٨ - ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن هذا النموذج من الحوكمة يندرج في سياق عالمي أوسع نطاقاً. إذ تتم مساءلة الحكومات، على جميع المستويات، عن الأطر المعيارية والسياسات الدولية والإقليمية التي التزمت بها. وتشمل الأطر القانونية والسياسات العالمية الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة الريفية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٧) ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)^(٨).

ثالثاً - دور الحكومات الوطنية والمحلية

٩ - عملية رسم السياسات المستجيبة للشواغل الجنسانية تعالج التحديات التي تواجهها المرأة في المناطق الريفية، بما في ذلك عدم المساواة في الحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات الرئيسية مثل الأراضي والخدمات المالية، وكذلك عدم الاعتراف بأدوارها المتنوعة في مجال الزراعة والأنشطة غير الزراعية (انظر أيضاً E/CN.6/2012/3). ومن المهم أيضاً مراجعة القوانين والأنظمة الموجودة التي تميز ضد المرأة أو تعديلها أو إلغاؤها. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى خطر خلق المزيد من أشكال التحيز الجنساني وأنماط الإقصاء وترسيخها.

(٥) Leah Horowitz, "Getting good government for women: a literature review", Agriculture and Rural Development Discussion Paper, No. 43 (Washington, D.C., 2009).

(٦) *Who Answers to Women. Gender and Accountability*.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

الحكومة الوطنية

١٠ - لضمان عمليات سياسات مستجيبة للشواغل الجنسانية، اتبعت الدول الأعضاء نهجاً متنوعة، بما في ذلك استراتيجية تعميم المنظور الجنساني، والاستعانة بالأحكام المتعلقة بالجنسين تحديداً الواردة في صكوك القانون والسياسات، والتدابير والبرامج الخاصة التي تركز على المرأة الريفية. وقد أكدت هذه الجهود بدرجات متفاوتة على تلبية احتياجات المرأة الريفية، وركز بعضها تحديداً على المرأة الريفية فيما لم تقم جهود أخرى سوى بإدراج النساء الريفيات ضمن الفئات المستفيدة المتعددة.

١١ - وأبلغ كثير من البلدان عن جهود مبدولة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية يمكن أن تؤثر على المرأة الريفية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت نيوزيلندا نهجاً يشمل الحكومة بأكملها في ما يخص تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات الوطنية. بما في ذلك سياسات التنمية الريفية والسياسات الزراعية.

١٢ - ويستخدم بعض الدول الأعضاء أطراً قانونية للمساواة بين الجنسين من أجل تنظيم جميع أنشطة رسم السياسات التي تقوم بها السلطات العامة. إذ يلزم قانون المساواة بين الجنسين في الدانمرك لعام ٢٠٠٠ السلطات العامة بمراعاة المساواة في جميع عمليات التخطيط والأنشطة العامة. كما تنظم إعداد وتنفيذ برنامج التنمية الريفية في بر فنلندا الرئيسي لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ مقتضيات المساواة بين الجنسين الواردة في قانون المساواة بين المرأة والرجل. وفي إستونيا، مطلوب من وزارة الزراعة أن تقوم، عند إعداد معايير الأهلية للاستفادة من البرامج وتخصيص الموارد، بوضع وتنفيذ سياسات ريفية وزراعية امتثالاً للإطار القانوني للمساواة بين الجنسين المنطبق عموماً.

١٣ - وجهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني تقودها في كثير من البلدان الآليات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين. ففي تيمور - ليشتي، تهدف مشاركة مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة في أفرقة عاملة إلى تعميم منظور جنساني في الأولوية الوطنية المتعلقة بالتنمية الريفية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، والأولوية الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي لعام ٢٠١٠. ومنذ عام ٢٠١٠، أجرى المكتب تحليلات جنسانية لخطط العمل والميزانيات السنوية الرئيسية للوزارات وقدم تعليقات إلى مكتب رئيس الوزراء قبل أن يتم إرسال الخطط إلى وزارة المالية والبرلمان للموافقة عليها. وفي موريشيوس، أنشأت وزارة المساواة بين الجنسين ونماء الطفل ورفاه الأسرة لجنة وطنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل ضمان تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في جميع سياسات وبرامج الوزارات المعنية بما في ذلك وزارة الصناعة الزراعية والأمن الغذائي.

١٤ - ووضعت البلدان أيضا أحكاما تستهدف المرأة الريفية في العديد من صكوك السياسات. بما في ذلك سياسات التنمية الزراعية والريفية، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والسياسات الجنسانية القطاعية. فعلى سبيل المثال، يتطلب برنامج المناطق الزراعية للسويد للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ أن ينعكس تعزيز المساواة بين الجنسين في التخطيط لجميع برامج التنمية الريفية والإقليمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وفي إيطاليا، تتضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية أداة تهدف إلى إتاحة فرصة لمديرات المزارع من أجل القيام بأنشطة تجارية مشتركة عبر قطاعات زراعية متنوعة، مثل الإنتاج والتصنيع والتسويق. وفي اليابان، تضع الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين (٢٠١٠) من بين أولوياتها تعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمعات المحلية المعتمدة على الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. واعتمدت كولومبيا قانونا (رقم ٧٣١/٢٠٠٢) يتعلق خصيصا بتحسين وضع المرأة الريفية في البلاد.

١٥ - وأبلغ كثير من البلدان عن برامج ومشاريع خاصة تهدف إلى النهوض بالمرأة الريفية. فعلى سبيل المثال، قدمت وزارة تمكين المرأة والأسرة في الكاميرون الأموال للنساء الفقيرات من خلال مراكز تمكين المرأة التابعة للوزارة. وقامت بعض البلدان (الدانمرك، وفيجي، وموريشيوس) بإنشاء مرافق، مثل المراكز النسائية ودكاكين في الأسواق للنساء، من أجل دعم الأعمال الحرة وتنمية المشاريع. وتواصل بلدان أخرى (إيطاليا، وتيمور - ليشتي، وفيجي، وكينيا، واليابان) تمكين المرأة الريفية من فرص مختلفة للتدريب والمشاركة في حلقات العمل التي تهدف إلى تعزيز مهارات المرأة، بوسائل منها التدريب على المهارات في مجالي المشاريع والأعمال التجارية، والمهارات القيادية، والمهارات التقنية والزراعية. وقد ساعدت كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسكو أيضا في توفير أنشطة تدريب للمرأة الريفية.

١٦ - ولا تتضمن بعض السياسات الوطنية أحكاما خاصة أو تدابير تستهدف المرأة الريفية؛ وإنما يتم إدراج النساء الريفيات كمستفيدات ضمن مجموعات أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن خارطة الطريق من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ وخطة العمل المتعلقة بالمرأة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، الخاصتين بفيجي، تتضمنان مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى تمكين جميع النساء، بمن فيهن نساء الأرياف. وورقة الاستراتيجية المعنية بالنمو والعمالة هي أداة الكاميرون لتنفيذ الرؤية الوطنية من أجل التنمية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. فهي تقدم توجيهات بشأن تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في سبعة قطاعات، منها البنية التحتية، والقطاع الريفي، والصناعات، والخدمات.

١٧ - ولئن كان من الضروري أن تستجيب الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة لاحتياجات المرأة، فإنه من المهم بنفس القدر التأكد من أن عملية تنفيذ هذه السياسات تؤدي إلى تغييرات ملموسة في حياة المرأة. وللعديد من البلدان سياسات جنسانية وطنية تُوجّه تنفيذ جدول أعمال المساواة بين الجنسين، يظل هناك التحدي المتمثل في التوفيق بين السياسات القطاعية وعمليات الميزنة وبين السياسات الجنسانية. ولكن لا يتوفر قدر كاف من المعلومات بشأن التنفيذ الملموس والنتائج.

١٨ - ولا تزال النساء الريفيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، ممثلات تمثيلاً ناقصاً في البرلمانات الوطنية وداخل الإدارة العامة بسبب نقص التعليم؛ وعدم التمتع بمهارات كافية في مجال القيادة؛ والاستبعاد التقليدي للمرأة من محافل صنع القرار؛ والمعوقات والتفاوتات الهيكلية الناشئة، في جملة أمور، عن الفروق الطبقية والطائفية والعرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تُصبح المرأة مقيدة بسبب محدودية القدرة على التنقل، وعدم القدرة على حضور الاجتماعات التي تعقد في أوقات أو في أماكن غير مناسبة، وعدم توفر وسائل النقل، والمخاوف الأمنية، ورعاية الأطفال وغيرها من مسؤوليات تقديم الرعاية^(٩).

١٩ - ويمكن اتخاذ عدد من التدابير لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، سواء في المناصب التي تشغل بالانتخاب أو بالتعيين. لقد لعبت الحصص وغيرها من التدابير الخاصة المؤقتة دوراً مهماً في زيادة عدد النساء في الحياة السياسية ومساهمتهن فيها. ويمكن تنفيذ الحصص من خلال الدساتير والقوانين، وهي تطبق أيضاً من قبل الأحزاب السياسية على أساس طوعي. وفي القطاع العام، تختلف الأحكام المتعلقة بالحصص بين فرعي السلطة التشريعي والتنفيذي. فدستور كينيا يتطلب الاحتفاظ بما لا يقل عن ثلث المناصب في لجان وضع السياسات لتكون مخصصة للنساء والرجال على حد سواء. واقتضى إعداد برنامج التنمية الريفية في فنلندا من الهيئات العاملة الرسمية ألا يقل الحد الأدنى لكل من النساء والرجال العاملين بها عن ٤٠ في المائة.

(٩) Catherine Hill, "Enabling rural women's economic empowerment: institutions, opportunities and participation" (EGM/RW/2011/BP.1), background paper prepared for the Expert Group Meeting on Enabling Rural Women's Economic Empowerment: Institutions, Opportunities and Participation, Accra, 20-23 September 2011.

الحكم المحلي واللامركزية

٢٠ - تؤدي الحكومات المحلية، بحكم علاقتها الوثيقة مع الناس، دوراً رئيسياً في تحقيق مزيد من المساواة، وفي بناء مجتمعات شاملة. ومن المتوقع على نحو متزايد أن توفر الحكومات المحلية للناس، وخاصة للفئات الأكثر تهميشاً، الفرصة للمشاركة بنشاط أكبر في الحياة العامة، وبالتالي فهي تحمل الوعد بأنه يمكن جعل السياسات وعملية تقديم الخدمات أكثر استجابة لاحتياجات النساء والرجال في الريف^(١٠). ولكن الحكومات المحلية لا يمكن أن يُفترض فيها أن تكون بطبيعتها أكثر فعالية أو أكثر اهتماماً بتعزيز المساواة بين الجنسين، لأن المعايير والقيم التي يهيمن فيها الذكور تسود أيضاً على المستويات المحلية^(١١).

٢١ - وقد تم في العقود الأخيرة الترويج للإصلاحات اللامركزية كوسيلة لترسيخ الديمقراطية وتحسين عملية التنمية من خلال نقل الوظائف والموارد ودرجات متفاوتة من الاستقلالية السياسية والمالية إلى الحكومات المحلية وإلى كيانات أخرى دون وطنية^(١٢). إن اللامركزية هي بطبيعتها عملية سياسية تقوم بتحويل النفوذ والسلطة، وبالتالي فمن المرجح أن تواجه مقاومة من الوكالات على الصعيد الوطني عندما يتم نقل الموارد المالية والبشرية إلى الحكومات المحلية. وعندما تكون لا مركزية السلطة السياسية غير مقترنة بالنقل اللازم للموارد المالية والإدارية إلى الحكومات المحلية، فإنها تخلق مشكلة "الولايات غير الممولة"، حيث تُترك الحكومات المحلية ضعيفة في مواجهة مسؤوليات مضاعفة وموارد متناقصة^(١٣). وفي حالات أخرى، تكون اللامركزية مصحوبة في كثير من الأحيان بتخفيضات في المخصصات التي تمنحها الحكومة المركزية للسلطات المحلية. وبما أنه يجب على الحكومات المحلية استرداد التكاليف التي تتكبدها، فإنها غالباً ما تفعل ذلك من خلال رسوم الخدمات ورسوم تقديم الخدمات للمستعملين، التي من المحتمل أن تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد، وأن يكون لها أثر سلبي على الفقراء. بمن فيهم النساء^(١٤).

(١٠) World Bank, Food and Agriculture Organization of the United Nations and International Fund for Agricultural Development, *Gender in Agriculture Sourcebook* (Washington, D.C., 2008); Prabha Khosla and Bernhard Barth, *Gender in Local Government: A Sourcebook for Trainers* (Nairobi, United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT), 2008).

(١١) Khosla and Barth, *Gender in Local Government*.

(١٢) Outcome document of the Conference on Decentralization, Local Power and Women's Rights, organized by the International Development Research Centre (Canada) and other partners, Mexico City, 18-21 November 2008.

(١٣) *Gender in Agriculture Sourcebook*.

(١٤) Jo Beall, "Decentralization, women's rights and development" (London, London School of Economics and Political Science, Development Studies Institute, 21 March 2007).

٢٢ - ولجعل اللامركزية بحقٍ علميةً لتمكين المرأة، ينبغي اتخاذ تدابير لدمج منظور جنساني في جميع السياسات المحلية، وعمليات التخطيط والميزنة، وكذلك في الوظائف السياسية والإدارية للحكومات المحلية. فعلى سبيل المثال، يجري في صربيا حاليا وضع مشروع استراتيجية عام ٢٠١٢ لتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة الريفية في مقاطعة فويفودينا المستقلة ذاتيا، وذلك من قبل الأمانة الإقليمية لشؤون العمل والعمالة والمساواة بين الجنسين وبمساعدة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتشتمل العملية على إجراء مسح للبرامج القائمة وتكييفها لخدمة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

٢٣ - ومن المهم بنفس القدر تعزيز القدرات التقنية والإدارية للسلطات المحلية على تمكين المرأة الريفية. وتحتاج الحكومات المحلية للكفاءة الإدارية والتنظيمية والموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق مختلف تطلعات المرأة والرجل فيما يتعلق بالخدمات المحلية بما في ذلك الأمن، والوصول إلى العدالة، والخدمات العامة، والمشاركة السياسية، والرفاه الاقتصادي. ويحتاج أعضاء المجالس المحلية ومسؤولوها إلى تطوير الخبرات والقدرات الجنسانية، وخصوصا في وحدات الإدارة المحلية الرئيسية مثل التخطيط والميزنة وتقديم الخدمات. ويلزم أن تكون هناك آليات راسخة وفعالة للتشاور بغرض جمع المعلومات من النساء اللاتي تعشن أوضاعا متنوعة على صعيد المجتمع المحلي بشأن احتياجاتهن واهتماماتهن النابعة من كونهن نساء^(١٥). وعلى سبيل المثال فقد بُذلت، منذ بدء عملية اللامركزية في غانا في أوائل التسعينات من القرن الماضي، جهود لتعزيز اهتمام الحكومات المحلية بأولويات المرأة في عمليات التنمية، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز تنسيق معنية بالشؤون الجنسانية داخل الحكومات المحلية^(١٦).

٢٤ - ولا يزال مستوى مشاركة النساء كمسؤولات منتخبات في الحكومة المحلية منخفضا بسبب الحواجز التاريخية والمؤسسية، وعدم إمكانية وصول المرأة إلى الشبكات غير الرسمية، والمعايير الثقافية وأوجه التحيز الموجهة ضد المرأة. ولكن لا يمكن المحافظة على المكاسب التي تحققت على الصعيد الوطني على المدى الطويل دون المشاركة القوية من المرأة على الصعيد المحلي^(١٧). ويستخدم عدد من البلدان نُظُم الحصص على المستوى المحلي بغية تعزيز مشاركة

(١٥) Helen O'Connell, "Preserve status quo or promote gender equality?", "Capacity.ORG", No. 40 (August 2010) Available from http://capacity.org/capacity/export/sites/capacity/documents/journal-pdfs/CAP1001_40_ENG_LR.pdf.

(١٦) Esther Ofei-Aboagye, "Promoting gender sensitivity in local governance in Ghana", *Development in Practice*, vol. 14, No. 6 (November 2004).

(١٧) Beall, "Decentralization, women's rights and development"

المرأة. فقانون صربيا المتعلق بالانتخابات المحلية يقتضي أن ينتمي ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المرشحين في انتخابات الإدارة الذاتية المحلية إلى الجنس الممثل تمثيلاً ناقصاً. وفي الهند، حُدِّدت حصة تبلغ ٣٠ في المائة على صعيد المجالس القروية (البانشايات). وأنشأت جنوب أفريقيا نظام حصص لمشاركة المرأة في صفوف القيادة التقليدية الريفية. واعتمدت تيمور - ليشتي نظاماً للحصص على مستوى القرى في عام ٢٠١٠، يقتضي أن تكون من بين أعضاء مجلس القرية الخمسة امرأتان.

الآليات والأدوات

٢٥ - إن الاستخدام الفعال لآليات وأدوات تستجيب لاحتياجات الجنسين يمكن أن يساعد على ضمان إدماج منظور جنساني في عملية وضع السياسات العامة برمتها. ففي فنلندا، على سبيل المثال، أُحرِث لدى إعداد برنامج التنمية الريفية تحاليل منفصلة لكل من الجنسين قصد تقييم قدرات واحتياجات النساء والرجال في الريف من أجل صياغة استراتيجيات وتدابير تراعي المنظور الجنساني. واعتمدت تيمور - ليشتي عدداً من التدابير في الوزارات المعنية، بما في ذلك التقييمات الجنسانية، لزيادة الوعي الجنساني وإدراج احتياجات وأولويات المرأة الريفية ضمن قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك، والصحة، والتعليم، والتدريب المهني، والتوظيف.

٢٦ - أما الميزة المراعية للمنظور الجنساني، والتي يمكن أن تكون أداة هامة بالنسبة للقطاع الزراعي، فهي عملية تشمل إجراء تحليل جنساني للميزانيات، وتحديد الثغرات في مجال المساواة بين الجنسين في السياسات والميزانيات، ورصد وتقييم الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الالتزامات الحكومية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. والتركيز على الرصد والمساءلة يهيئ بيئة مواتية لضمان تخصيص الموارد الكافية لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين، بما في ذلك توفير الخدمات في المناطق الريفية^(١٨).

٢٧ - وقد قامت المراكز المعنية بالمساواة الجنسانية في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإجراء تحليل جنساني للقطاع الزراعي بهدف دمج الميزة المراعية للمنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية. واستُخدمت نتائج وتوصيات التحليل الجنساني في عمل الفريق العامل المعني بالميزة المراعية للمنظور الجنساني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وتتطلب خطة عمل الميزة المراعية للمنظور الجنساني لعام ٢٠١١

(١٨) الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ٢٠٠٩: سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية، وحصوها على الموارد المالية، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.IV.7).

من وزارة الزراعة باتحاد البوسنة والهرسك إجراء تحليل جنساني في سياق القانون الزراعي والاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل و خطة تنفيذها.

٢٨ - ولا تزال استراتيجية تنمية القدرات داخل الحكومات تُستخدم على نطاق واسع لتعزيز تمكين المرأة الريفية. ولتقوية قدرات الوزارات المعنية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، قام عدد من البلدان، مثل الجمهورية العربية السورية والسودان وكينيا واليابان، بتعيين مسؤولين عن المسائل الجنسانية و/أو وحدات معنية بالمسائل الجنسانية في الوزارات المعنية. وفي السودان، تتولى وحدة تعميم المنظور الجنساني في التنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة مسؤولية دعم وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية للمرأة الريفية. وفي الجمهورية العربية السورية تضطلع المديرية العامة لتنمية المرأة الريفية بالمسؤولية عن تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية التابعة لوزارة الزراعة، وذلك بهدف إشراك المرأة الريفية في تنفيذ السياسات ومتابعة البرامج.

٢٩ - وقد بذلت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة أيضا جهودا لتطوير القدرات في سياق قضايا المساواة بين الجنسين من خلال التدريب وحلقات العمل. ويمكن لفرص التدريب أن تشمل النساء والرجال من خلال أدوارهم كمسؤولين منتخبين، وموظفي خدمة مدنية، ومقدمي خدمات. وعلى سبيل المثال، فإن مكتب المساواة بين الجنسين في صربيا ينظم دورات تدريبية لموظفي الخدمة المدنية حول القضايا الجنسانية الأساسية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني. ويرمي مشروع اليونسكو المعني ”بالاحتياجات التدريبية للنساء في قرى الباناشايات“ في الهند إلى تزويد الممثلات المنتخبات محليا بمعلومات عن حقوقهن. وفي طاجيكستان، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على بناء قدرات الجهات الفاعلة، ومنها موظفو الخدمة المدنية، وموظفو تقديم الخدمات، ومقدمو الخدمات القانونية، وصناع القرار، والزعماء الدينيين، في مجال المساواة بين الجنسين.

٣٠ - ويمكن أيضا لشبكات المؤسسات الحكومية وسائر أصحاب المصلحة الإسهام في صياغة الاستراتيجيات والبرامج المناسبة الموجهة للمرأة الريفية. وفي هذا الصدد، يتكوّن المرصد الوطني المعني بمشاريع النساء وعملهن في الزراعة في إيطاليا من ممثلين عن مجموعة متنوعة من الوزارات، والمنظمات الزراعية المهنية، والأقاليم والمقاطعات المستقلة ذاتيا، ومكاتب البحوث والإحصاء. وفي ليبيريا، يجمع المحفل الوطني للشؤون الجنسانية بين جهات تنسيق الشؤون الجنسانية التابعة لكافة الوزارات المختصة بغية تعزيز قدرتها على تعميم المنظور الجنساني والتحليل الجنساني^(١٩).

(١٩) إسهام من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣١ - وتستتبع المساءلة، كعنصر رئيسي للحكم الرشيد، رصد الأداء في مجالات صنع السياسات، والتنفيذ، وتقديم الخدمات، وفرض إجراءات تصحيحية أو سبل انتصاف في حالة التقصير في الأداء، بالإضافة إلى تقييم مدى ملاءمة الأداء الحكومي. وفي سياق نظام المساءلة المراعية للمنظور الجنساني، يتعين تقييم قرارات السلطات العامة من منظور احتياجات ومصالح المرأة والرجل بالتساوي. وعلى سبيل المثال، فقد أدمجت استعراضات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عدد من الابتكارات المؤسسية، مثل الميزنة البلدية القائمة على المشاركة في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية ومشاركة المواطنين في المعهد الاتحادي للانتخابات في المكسيك^(٢٠).

٣٢ - ويقتضي استحداث بيئة سياساتية تمكينية وسياسات مراعية للمنظور الجنساني تطوير وتعزيز معارف ومهارات مختلف أصحاب المصلحة، بمن في ذلك الموظفون المدنيون ومقدمو الخدمات، مما يكفل إعداد وتحليل واستخدام مؤشرات مراعية للمنظور الجنساني وبيانات مفصلة حسب نوع الجنس والعمر والريف/الحضر قابلة للمقارنة تسترشد بها عملية إعداد السياسات فضلاً عن رصد وتقييم تنفيذ السياسات.

٣٣ - وتجري فيجي مسحاً وطنياً دورياً بشأن مشاركة المرأة الريفية في الزراعة. وأحدث تعداد أجري وهو التعداد الزراعي الوطني الرابع، جمع وحلّل بيانات مفصلة حسب نوع الجنس في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠٠٩، أنشأت تيمور - ليشتي لجنة وزارية مشتركة بين الوزارات المعنية بالتنمية الريفية بغية رصد التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني للإطار الاستراتيجي للتنمية الريفية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وفي كينيا، تتعاون الوزارات المختصة مع الآلية الوطنية للمساواة بين الجنسين بشأن جمع البيانات المفصلة حسب نوع الجنس.

٣٤ - واتخذت كيانات الأمم المتحدة أيضاً مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تدابير ترمي إلى النهوض بعملية جمع البيانات المفصلة حسب نوع الجنس والمؤشرات المراعية لنوع الجنس القابلة للمقارنة. وعلى سبيل المثال، عملت الفاو على مدى عدة سنوات على تطوير القدرة المؤسسية للمكاتب الإحصائية المركزية في بلدان عدة بغية تحسين تصميم وجمع البيانات المفصلة حسب نوع الجنس المتعلقة بالعمالة الزراعية والريفية. وتجمع قاعدة بيانات المسائل الجنسانية وحقوق الأرض التابعة للفاو معلومات قطرية عن أوجه اللامساواة بين الجنسين الضاربة بجذورها في المسائل المتعلقة

(٢٠) Who Answers to Women? Gender and Accountability

بالحقوق في الأرض. وجمعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بيانات عن النساء اللاتي يزاوِلن أنشطة بلا أجر، مفصلة حسب المناطق الريفية أو الحضرية، في ١٧ بلدا. وهي تجمع أيضا البيانات المفصلة حسب نوع الجنس، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية والعمالة والفقير، وذلك من أجل رصد حالة المرأة في المناطق الريفية.

رابعاً - تقديم الخدمات

٣٥ - يُعد تقديم خدمات أفضل للنساء عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص الأهداف الإنمائية للألفية. والخدمات الجيدة والميسورة التي تفي باحتياجات النساء وأولوياتهن ضرورية من أجل تمكين المرأة من التمتع بحقوقها، بما في ذلك الحق في الصحة والتعليم والعمل الكريم. ويمكن للخدمات المصممة جيداً، بما في ذلك خدمات النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة، أن تعالج التحديات التي تواجهها المرأة الريفية وأن تُقلص وتسهل ما تقوم به عادة من أعمال الرعاية بلا أجر (انظر أيضا الوثيقة E/CN.6/2012/3)^(٢١). وتبين الأدلة أن تحسين تصميم الخدمات وعمليات تقديمها بغية زيادة الشفافية والمشاركة والمساءلة لا يعود بالنفع على النساء فقط ولكن على مجموعة متنوعة من المستخدمين الآخرين أيضاً^(٢٢).

٣٦ - ولا تزال النساء الريفيات يواجهن تحديات في الحصول على الخدمات العامة، منها أوجه القصور الهيكلية في تقديم الخدمات، وتجزؤ الحكومات لصالح المناطق الحضرية، ونقص الحصول على خدمات التسجيل ووثائق الهوية الرسمية. وإضافة إلى ذلك، فإن النساء الريفيات لا ينخرطن عادة في آليات تقديم الخدمات على نحو يتيح لهن المشاركة في اتخاذ القرار، وذلك بسبب نقص المعلومات والقدرة على الفعل. وقليلة هي الفرص التي تتاح لهن لإبلاغ مقدمي الخدمات باحتياجاتهن ولتنظيم أنفسهن من أجل طلب خدمات أفضل وتحسين المساءلة الاجتماعية^(٢٣).

(٢١) Who Answers to Women? Gender and Accountability; Annika Allman and others, "Making public services work for women: lessons from UN Public Service Award nominees" (June 2011).

(٢٢) Allman and others, "Making public services for women" (٢٢).

(٢٣) UN-Women, "Gender and democratic governance programme document: delivering basic services to women in fragile contexts" (New York, 2010).

٣٧ - وبسبب التحدي الثلاثي المتمثل في أوجه القصور الهيكلية من قبل الدولة والسوق والمجتمع المحلي، فإن الخدمات كثيرا ما لا يجري تقديمها بالقدر اللازم في المناطق الريفية، وهو ما يؤدي إلى الإضرار بسبل عيش فقراء الريف، بمن فيهم النساء^(٢٤). وكثيرا ما تفشل الدولة في كفالة الإمداد الكافي بالخدمات العامة للمواطنين الريفيين بسبب محدودية صلاحيات الميزنة التي تتمتع بها الحكومات المحلية في المناطق الريفية، علاوة على ارتفاع تكلفة توسيع نطاق الخدمات لتشمل المناطق المعزولة أو النائية. وقد واجه تقديم الخدمات عن طريق جهات مقدمة بديلة، منها القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، صعوبات مماثلة من حيث الموازنة بين اعتبارات التمويل ومعايير الجودة ونطاق التغطية. كما أن السياسات الوطنية التي تنظم تقديم الخدمات عادة ما تكون مصممة وفقا لأولويات واحتياجات المناطق الحضرية لا الريفية. وتزداد الصعوبات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية في البلدان النامية تفاقما بفعل محدودية الموارد المالية، وضعف صيانة الهياكل الأساسية للخدمات، والافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالفصل بين الوظائف عبر مختلف المستويات الحكومية بسبب الإصلاح المتمثل في إدخال اللامركزية^(٢٥).

٣٨ - وفي أغلب البلدان، يُعد الحصول على بطاقة هوية رسمية شرطا ضروريا للحصول على الخدمات الأساسية من خلال السجل المدني. بيد أن هذه العملية قد تكون بالغة الصعوبة بالنسبة للسكان المهمشين، ولا سيما النساء في المناطق الريفية والنائية. وفي هذا الصدد، تبين بحوث هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن نسبة النساء بدون بطاقات هوية قد ترتفع لتصل إلى ٨٠ في المائة في بعض القرى في ريف مصر، وهو ما يعوق حصولهن على الخدمات الصحية، والتعليم، ومعاشات التقاعد، وتقديم طلبات الحصول على صكوك أو سندات الملكية، وسائر الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى قدرتهن على التصويت^(٢٦).

٣٩ - وكثيرا ما تفشل الخدمات العامة في الاستجابة لاحتياجات وتحديات النساء الريفيات. وفي الكثير من أنحاء العالم، تواجه المرأة قيودا بسبب المسافات المادية، وسوء الهياكل الأساسية للنقل، وشواغل السلامة البدنية، والأعراف الثقافية التي تحد من حركة

(٢٤) World Bank and International Food Policy Research Institute, *Gender and Governance in Rural Services: Insights from India, Ghana and Ethiopia* (Washington, D.C., World Bank, 2010).

(٢٥) Harold Lockwood and Stef Smits, *Supporting Rural Water Supply: Moving Towards A Service Delivery Approach* (Rugby, Warwickshire, United Kingdom, Practical Action Publishing for IRC International Water and Sanitation Centre and Aguaconsult, 2011).

(٢٦) UN-Women, "Strengthening women's voices for gender-responsive services in fragile contexts" (New York, 2011); data provided by the Ministry of the Interior of Egypt in October 2011.

النساء أو تثنيهن عن دخول المجال العام^(٢٧). وفي حالات العنف المنزلي، مثلاً، يمكن لنقص مرافق رعاية الأطفال أو فرص العمل المتوفرة أن يفاقم من عدم حصول النساء على خدمات الدعم الأساسي (حماية الشرطة، وأماكن الإقامة الآمنة، والرعاية الصحية، والمساعدة القانونية)، وهو ما يزيد من عزلتهن النفسية - الاجتماعية. وغالباً ما تفشل الخدمات التي لا تراعي تلك العوامل تخص المرأة تحديداً في الوصول إلى المستفيدات. وعلاوة على ذلك، يزداد الوضع تفاقمًا بسبب أوجه التحيز في الإنفاق العام لصالح أولويات الرجال واحتياجاتهم. وعلى الرغم من الأدوار الهامة التي تضطلع بها النساء في الزراعة، لا تزال الرؤية المتحيزة القائلة بأن "النساء لسن مزارعات" سائدة، وهو ما يزيد من صعوبة تزويد النساء الريفيات بما يحتجن إليه من خدمات^(٢٨).

٤٠ - وقد اتخذت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة تدابير ترمي إلى تحسين تقديم الخدمات للنساء الريفيات، ويركز بعض تلك التدابير على تحسين البنية الأساسية والخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، أفادت كينيا أنها حسّنت توزيع المياه عبر الأنابيب وعززت إمداد الريف بالكهرباء. وفي جيبوتي، استهدفت وزارة شؤون المرأة، بدعم من الجامعة العربية، عدداً من المشاريع للحد من ضعف وضع المرأة الناجم عن محدودية الإمداد بالمياه. ومن أجل تعزيز حصول النساء على الخدمات، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حكومة مولدوفا في إنشاء مكاتب مشتركة للإعلام والخدمات، تجمع بين مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص ومن منظمات المجتمع المدني في موقع جغرافي واحد بشكل منتظم. وتجري أيضاً زيارات ميدانية مشتركة للقرى النائية.

٤١ - ويمكن أيضاً إنجاز تحسين تقديم الخدمات عن طريق تعزيز خضوع الحكومة للمساءلة. ففي عملية الحوكمة، يمكن لمتلقي الخدمات إخضاع موظفي تقديم الخدمات للمساءلة سواء عبر الطريق القصير المتمثل في ممارسة سلطة الزبون واختيار مقدمي الخدمات، أو عبر الطريق الأطول المتمثل في التأثير في عملية صنع السياسات المتعلقة بتقديم الخدمات. بيد أن اختيار مقدمي الخدمات أحياناً ما لا يكون خياراً متاحاً للنساء الريفيات، بالأخص

(٢٧) *Who Answers to Women? Gender and Accountability*; UN-Women, "United Nations Public Service Award Forum Workshop: Leading Innovations in Gender-responsive Service Delivery, Dar es Salaam, Tanzania, 21-22 June, 2011" (New York, 2011); Allman and others, "Making public services work for women".

(٢٨) *Gender and Governance in Rural Services*; "United Nations Public Service Award Forum Workshop: Leading innovations in gender-responsive service delivery"; *Gender in Agriculture Sourcebook*.

حينما تكون قوتهن الشرائية محدودة^(٢٩). ولكفالة تقديم الخدمات بشكل يراعي المنظور الجنساني، ينبغي مراعاة مشاركة المرأة والإنصات لصورها في تصميم عمليات تقديم الخدمات والمساءلة المتعلقة بالخدمات العامة. وينبغي أن تشهد تلك العملية مشاركة استباقية من قبل النساء عن طريق المشاورات والحوارات مع المجموعات النسائية، وزيادة حضور المرأة في صفوف موظفي تقديم الخدمات المباشرين، وتيسير قدرة النساء الريفيات على تنظيم أنفسهن ومساءلة مقدمي الخدمات. ويمكن أن تتضمن التدابير الإضافية توفير الحوافز لمكافأة الأداء المراعي للمنظور الجنساني وفرض العقوبات على إهمال احتياجات النساء^(٣٠)، وبناء قدرات موظفي تقديم الخدمات المباشرين في مجال القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وإعداد مؤشرات مراعية لنوع الجنس لرصد تقديم الخدمات بشكل يراعي المنظور الجنساني^(٣١).

٤٢ - وينبغي للحكومات الاضطلاع بدور مركزي في تقديم الخدمات الضرورية، إما مباشرة أو في ظل شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ولذلك، فإن الإنفاق العام الملائم ضروري لكفالة التقديم الجيد لتلك الخدمات. بيد أن تمويل الخدمات الريفية يواجه تحديات عدة. فتكاليف تلك الخدمات عادة ما تُعطى عن طريق الضرائب، ورسوم المستخدمين، والتحويلات الحكومية الدولية. وعلى الرغم من جباية رسوم المستخدمين مقابل الحصول على الخدمات في أنحاء كثيرة من العالم، فإن تلك الرسوم قد تحد من حصول الفقراء على الخدمات وتفضي إلى مستويات منخفضة من الاستخدام من قبل السكان الضعفاء والمهمشين. ولذلك، فإن الخدمات العامة الضرورية للتنمية الريفية ولكفالة أسباب عيش الناس ينبغي تمويلها عن طريق المستويات الحكومية العليا، بما في ذلك الحكومات الإقليمية والمركزية^(٣٢).

٤٣ - ومن شأن إقامة نظم حماية اجتماعية تعمل بكفاءة وتتسم بالاستدامة في الأجل الطويل أن توفر مثالا جيدا في هذا الصدد. فالحماية الاجتماعية تخفف تأثير الصدمات على السكان الضعفاء وتتيح للناس التغلب بشكل أفضل على الفقر والاستبعاد الاجتماعي في أوقات الاضطرابات والصعوبات المالية. بيد أن الحماية الاجتماعية في أغلب البلدان النامية

(٢٩) Horowitz, "Getting good government for women".

(٣٠) Who Answers to Women? Gender and Accountability.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) OECD, OECD Rural Policy Reviews: Strategies to Improve Rural Service Delivery (Paris, 2010).

تقتصر إلى حد كبير على المشتغلين في القطاع الرسمي^(٣٣). وبما أن كثيرا من النساء الريفيات يمتنهن العمل المؤقت أو العائلي أو العرضي أو الموسمي، فإن توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية العامة ليشمل عمال القطاع غير الرسمي من شأنه سد جزء من الفجوة بين الجنسين في المناطق الريفية^(٣٤).

٤٤ - وقد شهدت السنوات الأخيرة إقرارا متزايدا بأن تصميم الحماية الاجتماعية ينبغي أن يكون مراعيًا للاعتبارات الجنسانية وأنه ينبغي توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع بطريقة منسجمة ومنسقة. والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية يتضمن مجموعة أساسية من الحقوق والخدمات والمرافق الاجتماعية التي ينبغي لكافة الأشخاص التمتع بها، بما في ذلك حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية وعلى حد أدنى من تأمين الدخل^(٣٥). وينبغي للحكومات الوطنية الاضطلاع بدور قيادي في تطوير المؤسسات ذات الصلة، مثل الوكالات المعنية بتنسيق قطاع الحماية الاجتماعية. ومن الضروري وضع السياسات والتشريعات لكفالة المساواة، وبالأخص فيما يتعلق بحقوق واستحقاقات ومسؤوليات الأشخاص، ومعايير استحقاق الحصول على الاستحقاقات المكفولة. وعلاوة على ذلك، بينت دراسات عدة إمكانية كفالة حد أدنى من الحماية الاجتماعية وناقشت مصادر التمويل المحتملة، مثل إعادة تخصيص النفقات والإصلاح الضريبي والاستفادة من موارد التنمية الدولية^(٣٦).

٤٥ - وأحرز تقدم كبير نحو تنفيذ الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في العديد من البلدان النامية. وكان هذا التقدم أسرع في البلدان المتوسطة الدخل، واستفاد منه ملايين من الأشخاص. بمن فيهم النساء الريفيات. فهناك في الهند مثلا قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية لعام ٢٠٠٥، الذي ينص على برنامج يضمن ١٠٠ يوم عمل في السنة للأسر المعيشية التي ترغب في القيام بالأعمال اليدوية التي لا تتطلب مهارات، مع تخصيص نسبة ٣٣ في المائة من مجموع أيام العمل للنساء^(٣٧). وتمول هذا البرنامج، الذي أدرج في

(٣٣) World Survey on the Role of Women in Development.

(٣٤) Gender in Agriculture Sourcebook.

(٣٥) انظر www.ilo.org/public/english/protection/spfag/index.htm.

(٣٦) International Labour Organization, *Social Protection Floor for a Fair and Inclusive Globalization* (Geneva, International Labour Office, 2011).

(٣٧) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب العمل الدولي: الأبعاد الجنسانية للعمالة الزراعية والريفية: مسارات مختلفة للخروج من دائرة الفقر - الحالة والاتجاهات والتغريات (روما، ٢٠١٠).

دستور عام ٢٠٠٥^(٣٨)، الحكومة المركزية وحكومات الولايات وتنفذه وزارة التنمية الريفية مع الجهات الفاعلة على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي^(٣٩).

٤٦ - ومن المهم أيضا تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات لتمكين المرأة الريفية ويمكن تحقيقه عن طريق إشراك المزارعات في أعمال البحث والتطوير والإرشاد. ولمراعاة المنظور الجنساني حقيقة، يجب أن يعمل كل من المؤسسات العلمية والباحثين على نحو وثيق مع السكان المستهدفين من مستخدمي التكنولوجيا لتطويرها ونشرها. ويجب أيضا إشراك المرأة بشكل استباقي في المؤسسات المعنية بالبحث والإرشاد في المجال الزراعي، مثلا، بزيادة عدد المرشدات الزراعيات والمرشدون الزراعيون الذين يراعون المنظور الجنساني. ويتجلى من البيانات الحالية أن نسبة ٥ في المائة فقط من خدمات الإرشاد الزراعي تتوجه إلى المرأة الريفية وأن النساء يمثلن أقل من ١٥ في المائة من العاملين في مجال الإرشاد الزراعي في العالم^(٤٠). وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توغو لتعزيز تمثيل النساء ضمن موظفي الإرشاد. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما لوزارة الزراعة في رواندا من أجل تغيير أساليبها لتقديم الإرشاد الزراعي.

خامسا - دور المؤسسات الريفية

٤٧ - تشمل المؤسسات الريفية التي تمثل المزارعين وأصحاب المشاريع في المناطق الريفية طائفة عريضة من منظمات المزارعين والمنتجين والتعاونيات والجماعات النسائية وغير ذلك من المنظمات القائمة على العضوية، فضلا عن الجهات العمومية والخاصة والمختلطة المعنية بتقديم الخدمات مثل دوائر الإرشاد الزراعي والرابطات التجارية ومنظمات التمويل البالغ الصغر.

منظمات المزارعين والمنتجين

٤٨ - منظمات المزارعين والمنتجين هي منظمات ريفية غير حكومية مستقلة قائمة على العضوية لصغار الملاك العاملين لحسابهم ومزارعي الأسر والرعاة وصيادي الأسماك الحرفيين

(٣٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "سياسات ضمان العمالة"؛ موجز السياسات: المساواة بين الجنسين والحد من الفقر، العدد ٢ (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

(٣٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حالة الأغذية والزراعة: دور المرأة في الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، (روما، ٢٠١١)؛ الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. انظر أيضا الموقع الشبكي للقانون الوطني لضمان العمالة الريفية (<http://nrega.nic.in>).

(٤٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "خطة عمل الفاو بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية (٢٠٠٢-٢٠٠٧)" (روما، ٢٠٠٣).

والأشخاص الذين لا يملكون أراض وأصحاب المشاريع الصغيرة والسكان الأصليين. وهي منظمات مختلطة العضوية تضم نساء ورجالا، ولكن هناك أيضا منظمات مخصصة للنساء. وهي تتراوح بين الجماعات النسائية الرسمية التي تشملها التشريعات الوطنية، مثل التعاونيات ونقابات المزارعين، وجماعات ورابطات المساعدة الذاتية^(٤١). ويستطيع المزارعون، من خلال تنظيم أنفسهم، تعزيز دورهم السياسي عن طريق الدعوة، وتحقيق وفورات الحجم والحصول على مزيد من الفرص في الأسواق من خلال زيادة قدرتهم على التفاوض.

٤٩ - ورغم أن النساء قد يمثلن نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من أعضاء منظمات المزارعين، فإنهن ممثلات تمثيلا ناقصا عموما في المناصب القيادية، ويتناقص هذا التمثيل بالانتقال من الصعيد المحلي إلى صعيد المقاطعات والصعيدين الوطني والدولي. ففي رابطة المزارعين الآسيويين مثلا، هناك ٩ منظمات مختلطة العضوية من بين ١٠ منظمات وطنية، ولكن لا توجد امرأة على رأس أي منها^(٤٢). ويوجد في بعض المنظمات المختلطة العضوية فرع مخصص للنساء بإمكانهن استخدامه كمنبر للتفاوض داخل المنظمة ومع الشركاء الخارجيين.

٥٠ - ويمكن أن يساهم كل من الثقافة التنظيمية والنظام الداخلي في المنظمات الرسمية في تمهيش المرأة. ومن شأن مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات، عن طريق تحسين أساليب العمل والثقافة المؤسسية والتصدي للقوالب النمطية الجنسانية، أن يزيد قدرتها على معالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في وضع التشريعات والسياسات.

٥١ - ويوجد عدد من الممارسات الجيدة لتعزيز دور المرأة وإسماع صوتها في منظمات المزارعين. وتولت مؤسسة تنظيم المرأة من أجل التغيير في الزراعة والموارد الطبيعية، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قيادة برنامج المهارات القيادية للمرأة الريفية في الفلبين ونيبال لتقديم الدعم للقيادات النسائية وزيادة استجابة السياسات والبرامج والمؤسسات الوطنية لاحتياجات المرأة الريفية المنتجة والعاملة. وأطلق الاتحاد الوطني لمنظمات المزارعين في الفلبين، وهو اتحاد وطني يضم ٢٨ من منظمات المزارعين المختلطة العضوية، سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن مراعاة المنظور الجنساني من جانب القادة رجالا ونساء على

(٤١) "SARD and farmers' organizations", Sustainable Agriculture and Rural Development (SARD) Policy Brief, No. 12 (2007).

(٤٢) Esther Penunia, "The role of farmers' organizations in empowering and promoting the leadership of rural women" (EGM/RW/2011/EP.12), expert paper prepared for the Expert Group Meeting on Enabling Rural Women's Economic Empowerment: Institutions, Opportunities and Participation, Accra, 20-23 September 2011.

المستويات المحلي والإقليمي والوطني. وساهمت الاستراتيجية المزدوجة للتوعية والتدريب على القيادة في تشكيل وتعزيز اللجان النسائية في المنظمات الأعضاء. واعتمدت سياسات ومبادئ توجيهية جنسانية ومناهضة للتحرش الجنسي بغية مراعاة المنظور الجنساني في عمل منظمات المزارعين. وهناك سياسة للعمل الإيجابي تنص على تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في جميع أنشطة المشاريع.

٥٢ - وفي سياق منتدى المزارعين الذي يعقد كل سنتين لعام ٢٠١٠، تولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية رعاية جلسة خاصة بشأن النهوض بالقيادات النسائية في منظمات المزارعين والمنتجين الريفيين. واتفق المشاركون على وضع عدد من الاستراتيجيات لتشجيع مشاركة القيادات النسائية في عمليات رسم السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي وفي المشاورات مع الجهات المانحة وسائر منظمات تقديم المعونة. ومن تلك الاستراتيجيات حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة (لبلوغ نسبة ٥٠ في المائة مع مرور الوقت) في جميع أنشطة المشاريع والبرامج التي تعمل مع منظمات المزارعين، وإتاحة موارد مالية لزيادة قدرة منظمات المزارعين على معالجة القضايا الجنسانية.

التعاونيات

٥٣ - التعاونيات هي منظمات ومؤسسات قائمة على العضوية يجمع فيها الأفراد مواردهم لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية كالححد من الفقر والعمالة المنتجة وتمكين المرأة. وينطوي شكل العضوية في التعاونيات على إمكانيات لتمكين الفقراء عن طريق اعتماد المجتمعات المحلية على نفسها والتعاون والتماسك. ويقدر أن التعاونيات تضم حوالي بليون عضو على صعيد العالم^(٤٣)، وتوفر أكثر من ١٠٠ مليون فرصة عمل (حسب إحصاءات عام ٢٠٠٩) وتقوم بتسويق نسبة ٥٠ في المائة من الإنتاج الزراعي^(٤٤).

٥٤ - وتؤدي التعاونيات دوراً في التنمية الريفية بتسويق المنتجات الزراعية وتحسين سبل وصول المزارعين إلى الأسواق في المناطق التي يعاني فيها القطاع الخاص من الضعف أو عدم القدرة على تلبية احتياجات المزارعين من القروض أو المدخلات^(٤٥). وتتبع بعض التعاونيات الزراعية نهج التجارة العادلة كأداة لتوسيع نطاق الأسواق وضمان دخل المزارعين في ضوء

(٤٣) انظر الموقع الشبكي: www.ica.coop.

(٤٤) "Cooperatives and rural employment", ILO COOP Fact sheet, No. 1 (2007).

(٤٥) انظر الوثائق A/64/132 و Corr.1 و A/66/136.

تزايد المنافسة العالمية وتقلب أسعار الأغذية^(٤٦). وفي الآونة الأخيرة، تزايدت مشاركة التعاونيات الزراعية في تمويل الزراعة. وفي بعض البلدان، مثل غانا ومصر وكينيا، تقوم التعاونيات الزراعية بتنويع نشاطاتها بالانتقال إلى مجالات الادخار وتقديم القروض. ويوفر بعض التعاونيات المالية أيضاً، مثل نظام القروض التعاونية (Sicredi) في البرازيل، منتجات للتأمين الصحي، وتحد بذلك من تعرض أعضائها للزيادة في التكاليف الصحية والصدمات الاقتصادية^(٤٧).

٥٥ - وتنطوي التعاونيات الزراعية على إمكانية النهوض بالتمكين الاقتصادي للنساء الريفيات بوسائل منها توحيد صفوفهن للتغلب على القيود عن طريق الاضطلاع بأنشطة تجارية أو اقتصادية. ويستفدن بشكل كبير من تجميع الموارد وتبادل المعلومات والمعارف. فالتعاونيات المخصصة للمرأة في جنوب آسيا، على سبيل المثال، تيسر الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتحسن مكانتها الاجتماعية من خلال المشاركة الفعلية في الأعمال التجارية والتعرف على الخبرات الإدارية وأشكال التدريب الأخرى. وفي جيبوتي، تزايد تنظيم المزارعات في تعاونيات خلال السنوات الأخيرة. وقدمت وزارة الزراعة الدعم للتعاونيات الزراعية (هناك حوالي ٢٥ تعاونية، تضم نحو ٥٠٠٠ امرأة). ومشاركة النساء في لجان الإدارة تمكنهن من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات في مناطقهم. وقامت وزارة الاقتصاد والتنمية في تيمور - ليشتي، بدعم من منظمة العمل الدولية والوكالة الأيرلندية للمساعدة، بتقديم الدعم التقني والمالي لتعاونيات النساء في طائفة عريضة من الأنشطة تشمل الحرف اليدوية والبستنة وإنتاج البن.

٥٦ - ومع ذلك، ما زال المستوى العام لمشاركة المرأة في التعاونيات الزراعية منخفضاً بسبب الافتقار إلى الموارد والمعلومات وبسبب القيود الثقافية. وفي العديد من البلدان الآسيوية، لا تمثل النساء في التعاونيات الزراعية سوى نسبة تتراوح بين ٢ و ١٠,٥ في المائة من مجموع الأعضاء^(٤٨). وفي مسعى لتعزيز القيادة النسائية في التعاونيات الريفية، قامت اليابان بتعديل معايير تعيين الإناث في مجالس الإدارة.

(٤٦) انظر: United Nations, "The cooperative advantage", "DESA News", vol. 11, No. 11 (November 2007).

(٤٧) A/64/132.

(٤٨) المرجع نفسه.

المنظمات النسائية

٥٧ - تؤدي المنظمات النسائية في العديد من البلدان دوراً في كسب التأييد لمصالح المرأة الريفية ومشاركتها في سياسات وبرامج التنمية الريفية. وتمثل المؤسسة الاستشارية للمرأة الريفية في فنلندا مصالح المرأة الريفية في لجنة السياسات الريفية وشبكة الأطراف الفاعلة في التنمية الريفية، وتشارك في لجنة رصد برنامج التنمية الريفية. وتمثل رابطة ETNA، وهي جمعية للنساء الريفيات المشتغلات بالأعمال الحرة في إستونيا، المرأة الريفية في إعداد ورصد خطة التنمية الريفية في إستونيا وتقديم الدعم في بناء القدرات في مجال مباشرة الأعمال الحرة وتطوير مهارات العمالة. وتتعاون جمعية النساء الريفيات في ألمانيا مع الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب في مشاريع عديدة ترمي إلى تعزيز ظروف عمل النساء وتكوين شبكات تواصل بين النساء في المناطق الريفية. أما اتحاد المزارعات السويسريات فيعمل على رفع مستوى الوعي بالقضايا السياسية، ويركز اتحاد المرأة الريفية في أوكرانيا على أمور منها ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء.

٥٨ - وللنساء الريفيات في كينيا أفرقة مراقبة منظمة^(٤٩) لمعالجة القضايا ذات الصلة بالحقوق المتعلقة بالملكية والأراضي مثل عدم تقديم المساعدة من المسؤولين المحليين وتناقض النظم القانونية. وقامت هذه الأفرقة بتحديد القيود الرئيسية التي تواجهها النساء في مجتمعاتهن المحلية؛ وتحديد الأطراف المعنية الرئيسية مثل الإدارات المحلية والهيئة القضائية والشرطة ومحاكم منازعات الأراضي؛ وتوثيق انتهاكات حق المرأة في الأراضي؛ وشاركت في حوار مع الأطراف المعنية أدى إلى مشاركة النساء في عمليات اتخاذ القرارات.

المؤسسات المالية

٥٩ - تشكل إمكانية حصول المرأة على جميع الخدمات المالية، من ادخار وتأمين وتحويلات وقروض، عنصراً أساسياً لتمكينها الاقتصادي وأسباب معيشتها. وتتولى تقديم الخدمات المالية الريفية طائفة من المؤسسات بما فيها المصارف التجارية والمصارف المملوكة للدولة والمؤسسات المالية القائمة على العضوية (مثل التعاونيات المالية الريفية والاتحادات الائتمانية) ومؤسسات التمويل البالغ الصغر وبرامج التنمية الريفية المتكاملة والمنظمات المتعددة القطاعات^(٥٠).

Groots Kenya, "Taking actions: grassroots women leading to curb asset stripping, property and land (٤٩) .disinheritance" (1 July 2008)

(٥٠) الكتاب المرجعي للقضايا الجنسانية في الزراعة.

٦٠ - والتنوع المذكور أعلاه في الجهات المقدمة للخدمات المالية يبرز بدرجة كبيرة مستويات إنجاز مختلفة فيما يتعلق بتمكين المرأة. وبعض الجهات المعنية بتقديم الخدمات تستهدف المرأة في المقام الأول أو على وجه الحصر، بينما يبدي البعض الآخر، لا سيما الجهات الرسمية المقدمة للتمويل، مشاركة غير كافية في توفير الموارد للنساء. وفي الواقع، تشكل النساء، كقوة من المستخدمين تقدم لها خدمات مالية غير كافية، سوقا ناقصة النمو تنطوي على أرباح محتملة للقطاع المالي. ولكي يجعل مقدمو الخدمات المالية في الريف نظمهم تلبى جميع احتياجات النساء، لا بد من إيجاد ثقافة مؤسسية مراعية للمنظور الجنساني وكفالة إدماج مراعاة المنظور الجنساني في جميع التفاعلات مع العملاء وتوفير تدريب مراعي للمنظور الجنساني للموظفين^(٥١).

٦١ - وخلال السنوات الأخيرة، تم تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لفشل النظام المالي الرسمي في تقديم الخدمات للفقراء والمحرومين، بمن فيهم النساء. وكان من بين أشكال التصدي الرئيسية لفشل النظام المالي الرسمي زيادة خدمات التمويل البالغ الصغر التي تهدف إلى تقديم الخدمات المالية على نطاق واسع بحيث تحد من الفقر على أساس مستدام ماليا بل ويعود بالفائدة. وتشمل هذه الخدمات سلسلة تنطلق من "إقراض الفقراء"، أي إقراض مدعوم للفقراء، وتنتهي إلى النهج القائم على "النظم المالية" الذي يركز على الاستدامة المالية^(٥٢).

٦٢ - وساهم التمويل البالغ الصغر، من خلال النجاح في استهداف النساء فرادى أو جماعات، في تحسين أسباب المعيشة والمساعدة في تطوير المهارات لتنظيم المشاريع وتعزيز مشاركتهن في حوكمة مجتمعاتهن المحلية. غير أن هناك اعترافا متزايدا بأن التمويل البالغ الصغر لا يشكل حلا لجميع التحديات التي تواجهها المرأة. ولئن كانت ثمة أدلة كثيرة تدل على وجود أثر إيجابي في الحد من تقلبات الدخل، فقد أدى السعي المتزايد إلى تحقيق أهداف الاستدامة المالية إلى إهمال الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من جانب نسبة كبيرة من منظمات التمويل البالغ الصغر، ومن شأن ذلك أن يؤثر على المرأة الريفية أكثر من غيرها^(٥٣). وإضافة إلى ذلك، تحول العديد من مؤسسات التمويل البالغ الصغر، مع الوقت، إلى كيانات تجارية منظمة؛ ولذلك انخفضت نسبة العميلات وتحول الإقراض الجماعي إلى إقراض فردي^(٥٤).

(٥١) المرجع نفسه.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية.

(٥٤) Women's World Banking, "Stemming the tide of mission drift: microfinance transformations and the double bottom line", WWB focus note (New York, 2008).

المنظمات المجتمعية الأخرى

٦٣ - مجموعات المساعدة الذاتية هي مؤسسات تطوعية تهدف إلى حل المشاكل الشائعة، مثل تلك المتعلقة بإمكانية الحصول على خدمات الادخار والإقراض. ويساعد الانتماء إلى هذه المجموعات على بناء التضامن والاعتداد بالنفس وينطوي على إمكانية تمكين المرأة في طلباتها للموارد الاقتصادية والإنتاجية. ومن شأنه أيضاً زيادة خبرتها في القضايا المتعلقة باتخاذ القرارات والقيادة. وتهدف رابطة النساء العاملات لحساين الخاص، وهي نقابة مسجلة تضم ٨٠٠ ٠٠٠ امرأة في الهند، إلى تحسين دخل المرأة وأمنها الغذائي عن طريق العمالة الكاملة، وإلى تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في الهيئات المعنية برسم السياسات.

٦٤ - وأنشئت رابطات لاستخدام المياه في العديد من البلدان تلبية للطلب المتزايد على المياه. ويعد إشراك مستخدمي المياه في إدارة نظم الري وتشغيلها أمراً بالغ الأهمية لتحقيق مزيد من الكفاءة في نظم الري وتحسين إدارة المياه. بيد أن مشاركة المرأة في رابطات استخدام المياه في العديد من البلدان أقل بكثير من مشاركة الرجل، بسبب الافتراضات بشأن دور المرأة في الري وتقييد العضوية على ملاك الأراضي وتردد النساء في المشاركة في المنظمات التي يهيمن عليها الرجال. وتم تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في البلدان والمناطق التي يوجد فيها اعتراف أكبر من السكان بدور المرأة، أو تخصيص الأراضي على قدم المساواة أو السماح بأشكال أخرى من حيازة الأراضي إلى جانب الملكية، وتخصيص حصة لعضوية المرأة في رابطات استخدام المياه، وتدريب النساء على الأنشطة المدرة للدخل^(٥٥).

سادساً - الخلاصة والتوصيات

٦٥ - في سياق الأزمات العالمية الأخيرة، أثار دور الزراعة والتنمية الريفية اهتماماً متجدداً. وتتضمن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠^(٥٦) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٥٧) التزاماً بتشجيع تمكين الريفيات ومشاركتهن باعتبارهن عناصر حاسمة في مجال تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي.

(٥٥) الكتاب المرجعي للقضايا الجنسانية في الزراعة.

(٥٦) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٥٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.II.A.1، الفصل الثاني.

٦٦ - وعلى الرغم من وضع مجموعة ضخمة من الأعمال القانونية والمتعلقة بالسياسات لمعالجة دور المرأة كعنصر تغيير في مجال الاقتصاد الريفي وكعنصر رئيسي في إنتاج غذاء العالم، ما زالت هناك ثغرات كبيرة في التنفيذ. وما زالت نساء الريف، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، ممثلات تمثيلا ناقصا في المؤسسات الريفية النظامية وغير النظامية كمسؤولات منتخبات أو موظفات في الخدمة المدنية أو موظفات خدمات أو كأعضاء في منظمات المزارعين أو منظمات المجتمعات المحلية. ولا تؤخذ معارف المرأة وخبرتها ومساهماتها في الاعتبار بشكل كاف حتى الآن في رسم السياسات وتخصيص الموارد والبرامج في جميع مجالات التنمية المستدامة.

٦٧ - وتقتضي الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني أن تقوم جميع الجهات الفاعلة المؤسسية بإدراج منظور جنساني في عملية رسم السياسات والتنفيذ وتوفير الخدمات. وللحكومات على الصعيد الوطني والمحلي مسؤولية في تحسين أسباب المعيشة وتمكين المرأة، وخاصة عن طريق تعزيز آليات المساءلة، وإتاحة موارد مالية وبشرية كافية، وضمان توفير الخدمات العامة بشكل ملائم لكي تستفيد منها جميع الريفيات. ويجب أيضا إيلاء اهتمام خاص لكفالة تنفيذ القوانين والسياسات بما يتماشى مع أهداف المساواة بين الجنسين. ومن المهم أيضا تنمية قدرات راسمي السياسات وموظفي الخدمة المدنية وموظفي الخدمات، نساء ورجالا، لكي يتمكنوا من الاستجابة بفعالية لقضايا المساواة بين الجنسين.

٦٨ - وتشكل زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات عنصرا أساسيا في استجابة المؤسسات لأولويات المرأة واحتياجاتها؛ وفي صياغة السياسات والبرامج؛ وفي تحديد طريقة تقديم الخدمات. وتمثل النهج القائمة على المشاركة والمشاورات مع الجهات المعنية بعضا من الوسائل التي تكفل إسهام المرأة في وضع السياسات والقواعد التي تحكم تقديم الخدمات وملاحظاتها في هذا الصدد. ومن خلال المشاركة في المنظمات الريفية والنسائية، تعبر المرأة عن أولوياتها واهتماماتها؛ وتطلب المعلومات عن المالية العامة؛ وتدعو إلى إدخال التغييرات على السياسات والخدمات.

٦٩ - وفيما يتعلق بالجلالات التالية، قد تود لجنة وضع المرأة أن تدعو جميع الحكومات وسائر الأطراف المعنية إلى القيام بما يلي:

المؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

(أ) إدماج منظور جنساني في جميع عمليات الحوكمة الريفية بما فيها رسم السياسات والإدارة العامة وتقديم الخدمات؛

(ب) مراجعة أو تنقيح أو تعديل أو إلغاء جميع القوانين والسياسات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة؛

(ج) كفالة وجود وحدات فعالة للقضايا الجنسانية على المستويات العليا في الوزارات المختصة، مثل وزارات الزراعة ودعمها بميزانيات كافية وتمكينها من السلطة اللازمة لتكفل مراعاة السياسات والبرامج كلها للمنظور الجنساني واستجابتها لأولويات واحتياجات المرأة والرجل في المناطق الريفية؛

(د) تنمية قدرات الموظفين الحكوميين ومقدمي الخدمات على استعمال الآليات والأدوات المتاحة لوضع سياسات وبرامج وخدمات مراعية للمنظور الجنساني؛

(هـ) تخصيص موارد مالية كافية للوزارات المختصة والحكومات المحلية لتلبية احتياجات المرأة الريفية، بوسائل منها تطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني والتحليل الجنساني في عمليات التخطيط والميزنة؛

(و) وضع برامج لتوعية الريفيات بحقوقهن ومسؤوليات الحكومات الوطنية والمحلية، بغية تمكينهن من مساءلة جميع الجهات المكلفة بالمهام؛

(ز) إتاحة إمكانية الحصول مجانا على وثائق هوية شخصية (مثل بطاقات الهوية الشخصية وأرقام الضمان الاجتماعي) لجميع النساء والرجال الريفيين حتى يُعترف بهم كمواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة وتتاح لهم فرص متكافئة للحصول على الأصول المنتجة والخدمات؛

(ح) سن التشريعات والأطر التنظيمية المناسبة لكفالة تمتع المنظمات الريفية بحق وحرية العمل بشكل مستقل، مع توفير حوافز خاصة للريفيات على تنظيم أنفسهن؛ توفير الخدمات

(ط) اتباع نهج الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من منظور جنساني لكي يتسنى توفير الحماية الاجتماعية الأساسية للجميع، واتخاذ تدابير لضمان الدعم المالي الطويل الأجل لخدمات الحماية الاجتماعية الأساسية في المناطق الريفية؛

(ي) إنشاء آليات تهدف إلى تمكين المنظمات الريفية والنسائية من مساءلة الجهات العامة والخاصة المقدمة للخدمات عن إمكانية الحصول على الخدمات المقدمة للنساء والرجال في المناطق الريفية ونوعيتها وتكلفتها؛

(ك) زيادة عدد النساء العاملات في مجال الإرشاد الزراعي وتوفير التدريب على القضايا الجنسانية للعاملين في هذا المجال رجالاً ونساءً؛

المشاركة والقيادة

(ل) ضمان مشاركة المرأة الريفية في العمليات الرئيسية لاتخاذ القرارات واعتماد الميزانيات على جميع المستويات الحكومية وفي المؤسسات الريفية؛

(م) اعتماد تدابير خاصة مؤقتة، بما في ذلك تحديد حصص، لتحسين مشاركة المرأة في الحكومات الوطنية والمحلية ومنظمات المزارعين والتعاونيات؛

(ن) وضع عملية متسمة بالإنصاف والشفافية لإدماج النساء في المناصب القيادية في منظمات المزارعين وسائر المنظمات، بطرائق منها تحديد أهداف وجدول زمنية ملموسة؛

(س) استهداف القيادات النسائية في منظمات المزارعين المخصصة للنساء والمختلطة العضوية من أجل المشاركة في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الريفية، وإجراء مشاورات مخصصة للنساء، وإتاحة اللوجستيات المناسبة للمرأة (مثل توفير مرافق الحضانة)؛

(ع) دعم المجموعات الريفية والنسائية الريفية في تعبئة الموارد والدعوة وتنمية القدرات بهدف وضع عمليات تشاركية فعالة على الصعيد المحلي؛

(ف) تشجيع الشراكات بين مختلف الجهات المعنية ودعمها في الاعتراف باحتياجات المرأة الريفية وأولوياتها وتبليتها على نحو شامل؛

البيانات

(ص) تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام بشكل منهجي بجمع وتحليل ونشر بيانات قابلة للمقارنة ومصنفة حسب نوع الجنس والعمر والمنطقة الريفية/الحضرية، بما في ذلك البيانات التي يتم جمعها في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والقوى العاملة والتعدادات الزراعية والسكانية، ووضع مؤشرات مراعية للمنظور الجنساني تكون أساساً لتصميم سياسية مستجيبة للمنظور الجنساني وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المناطق الريفية.